جامعة زيان عاشور بالجلفة

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

مجلة
دفاتر اقتصادية

مجلة دورية محكمة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

Issue N° 03

Shawwal 1432h / Septembre 2011

جامعة زيان عاشور بالجلفة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مجلة دفاتر اقتصادية

مجلة دورية محكمة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

العدد الثالث
شوال 1432 هـ / سبتمبر 2011 م

ردمد: 2170-1040 الإيداع القانوني: 4844-2010

الرئيس الشرفي:
أ.د. علي شكري

مدير المجلة:
د. أحمد طعيبة

رئاسة التحرير:
أ. محمد مصطفى سالت

نيابة رئاسة التحرير:
أ. مراد علة & أ. أحمد ضيف

هيئة التحرير:

أ. خالد عيجولي	أ. فؤاد محفوظي	أ. سمير طعيبة
أ. محمد علي الجودي	أ. سليمان شيوط	أ. إسماعيل قشام
أ. محمد شتوح	أ. هبة طوال	أ. محمد لعقاب
أ. النعاس صديقي	أ. علي حبيطة	أ. كلثوم بوزيان
أ. طارق هزرشي	أ. حسينة تومي	أ. طارق بن خليف

هيئة الاستشارة العلمية والتحكيم:

أ.د. عبد المجيد قدي	جامعة الجزائر 3 – الجزائر	د. محمد الطاهر قادري	جامعة الجلفة – الجزائر
أ.د. رابح زيري	جامعة الجزائر 3 – الجزائر	د. نجوية الحدي	جامعة الجلفة – الجزائر
أ.د. محمد يراق	المدرسة العليا للتجارة – الجزائر	د. عمر عزاوي	جامعة ورقلة – الجزائر
أ.د. عبد السلام بندي عبد الله	جامعة تلمسان – الجزائر	د. محمد فرحي	جامعة الأغواط – الجزائر
أ.د. عبد اللطيف كرزابي	جامعة تلمسان – الجزائر	د. ميلود زيد الخير	جامعة الأغواط – الجزائر
أ.د. عبد القادر دربال	جامعة وهران – الجزائر	د. نور الدين شنوفي	مدرسة الدراسات العليا للتجارة – الجزائر
أ.د. إبراهيم بختي	جامعة ورقلة – الجزائر	د. جميل أحمد	المركز الجامعي بالبويرة – الجزائر
أ.د. فريد كورتل	جامعة سكيكدة – الجزائر	د. عبد السلام مخلوفي	جامعة بشار – الجزائر
أ.د. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي	جامعة القادسية – العراق	أ. طه حسين نوي	جامعة الجلفة – الجزائر
أ.د. كامل علاوي كاظم الفتلاوي	جامعة الكوفة – العراق	أ. المختار حميدة	جامعة الجلفة – الجزائر
أ.د. نجم عبود نجم	جامعة الزيتونة – الأردن	أ. فاطنة يلخيري	جامعة الجلفة – الجزائر
د. محمد داود عثمان	جامعة فيلادلفيا – الأردن	أ. أحمد بيرش	جامعة الجلفة – الجزائر
د. يحضية سملالي	جامعة الملك فيصل – السعودية	أ. العباس بهناس	جامعة الجلفة – الجزائر
د. موسى رحماني	جامعة بسكرة – الجزائر	أ. لخضر بن أحمد	جامعة الجلفة – الجزائر

قواعد و شروط النشر في المجلة

يسر هيئة تحرير مجلة **دفاتر اقتصادية** أن تستقبل الأبحاث والدراسات ذات العلاقة بتخصصات العلوم الاقتصادية والإدارية باللغات العربية، الفرنسية والانجليزية. وتخضع هذه البحوث لمعايير وشروط التحكيم في البحث العلمي الأكاديمي من متخصصين، وتُطبق فيها شروط المجلات العلمية المحكمة، وترى أن تكون النصوص المرسلة وفقاً للشروط التالية:

- أن يكون النص المرسل جديداً لم يسبق نشره.
- تخضع النصوص المرسلة لرأي محكمين من مختلف الجامعات.
- أن تُعتمد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات، بما في ذلك التقديم للبحث، وتنسيق أقسامه، والتوثيق الكامل لمراجعه، وإعداد الرسوم البيانية بصورة تُيسر تصويرها للطباعة، وإدراج خلاصة تتضمن نتائج البحث.
- أن يتراوح عدد صفحات النصوص المرسلة من 15 إلى 25 صفحة.
- ضرورة إدراج ملخص للبحث في الصفحة الأولى لا يزيد عن (08) أسطر بلغة المقال، وآخر بلغة مغايرة.
- أن يُرقن النص على ورق A_4 [21×29.7] بحجم الخط 16 Traditional Arabic ، أما بالنسبة للغة الأجنبية فيكون بخط Times New Roman 14، على أن تكون الهوامش آخر البحث وفق ترقيم تسلسلي بحجم الخط 14 بالنسبة للغة العربية و 12 بالنسبة للغة الأجنبية.
- تخضع المقالات المعروضة للنشر لموافقة هيئة التحرير، ولها أن تطلب من الكاتب إجراء أي تعديل على المادة المقدمة قبل إجازتها للنشر.
- المجلة غير مُلزمة بإعادة النصوص إلى أصحابها سواءً نشرت أم لم تنشر، وتلتزم بإبلاغ أصحابها بقبول النشر، ولا تلتزم بإبداء أسباب عدم النشر.
- تحتفظ المجلة بحقها في نشر النصوص وفق خطة التحرير، وحسب التوقيت الذي تراه مناسباً.
- تُقدم البحوث وفق نظام Word 2003 وتُرسل عن طريق البريد الإلكتروني التالي:

rev.cahierseco@gmail.com

- **إن المقالات المنشورة في المجلة لا تُعبر إلا عن آراء أصحابها.**
- **ترتيب المقالات في المجلة لا يخضع لأهمية البحث ولا لمكانة الباحث.**

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
▣ أثر التسويق المصرفي في اكتساب وزيادة الميزة التنافسية للبنوك أ. عبد الرحيم ليلى «جامعة تيارت»	01
▣ التحليل الإحصائي لسوق العمل في الجزائر د. بلعربي عبد القادر & أ. أرزي فتحي «جامعة سعيدة»	20
▣ مجلس الإدارة و نظرياته د. أوبان يوسفين & بن أحمد عبد القادر «جامعة سيدي بلعباس»	36
▣ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الخاصة والعمومية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة أ. بن عودة مصطفى & أ. غويني سمير «جامعة الجلفة»	57
▣ السعي لإرساء نظم المحاسبة الإدارية كضرورة لتطبيق النظام المحاسبي المالي أ. بن ربح حنيفة «جامعة الجزائر 3»	73
▣ مستقبل التكامل الاقتصادي المغاربي أمام الاتحاد من أجل المتوسط أ. شليحي الطاهر «جامعة الجلفة»	87
▣ بطاقة الأداء المتوازن كآلية لإدارة الجودة الشاملة في المنظمات الباحثة عن التميز أ. العيداني الياس «المركز الجامعي تيسمسيلت»	98
▣ واقع الفجوة الغذائية العربية و نصيب المواطن العربي من الأمن الغذائي أ. فلوس معمر & أ. مباركة نعامة «جامعة الجلفة»	111
▣ منهجية بناء النموذج الرياضي للاقتصاد الإسلامي أ. بوشول السعيد & أ. بوصبيح صالح رحيمة «جامعة الوادي»	130
▣ دور التدريب والتعليم في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الصناعية د. عمر عزاوي & أ. أحمد علماوي «جامعة ورقلة & جامعة غرداية»	146
▣ *La fiscalité environnementale en Algérie* N.Cherif & H. Bouzidane «Université de Tlemcen & Université de Mostaganem»	164
▣ *Le Chômage et la Productivité du Travail en Algérie* Lahcène BOURICHE «Université de Saida»	183

التحليل الإحصائي لسوق العمل في الجزائر

بلعربي عبد القادر
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة سعيدة / الجزائر

أرزي فتحي
أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة سعيدة / الجزائر

ملخص:

ففي نفس الوقت الذي تؤول فيه البطالة إلى التراجع كمّا فان معدّلاتها تزداد نوعا بازدياد المستوى التعليمي وهو ما يعبّر عن أحد مفارقات الاقتصاد الجزائري، فتبلغ ذروتها عند فئة الشباب ما دون 30 سنة بطالة ورغم تراجعها على المستوى الإجمالي بانتقالها من 13.8% سنة 2008 ثم 10 % سنة 2011 إلا أن تراجعها لم يشفع لها حيث اعتبرها مما جعل تقرير المكتب الدولي للعمل من بين أعلى نسب البطالة في العالم خاصة في كنف وجود برامج إنعاش وأجهزة توفير مناصب الشغل كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ وأنماط الشغل الانتظاري ANEM وإدماج الشباب CID وغيرها من الأجهزة التي لم تتمكن لحدّ الساعة من كبح جموح البطالة النوعية ومن تم كبح زحف بطالة الشباب فتقدر نسبتها بـ 74% للفئة الأقل من 30 سنة و80% لتلك الفئة الأقل من 40 سنة... فأمام التحديات هل سيكون بمقدور القائمين على سوق العمل إيجاد معادلة مناسبة سامحة بتوفير مناصب الشغل بالقدر الكافي السامح بامتصاص البطالة خاصة المتعلق منها بالشباب المؤهل؟ وعندما نحصي أكثر من مليون ونصف مليون طالب مسجل في الجامعة الجزائرية فإننا نجد أكثر من علامة استفهام حول قدرة سوق العمل في استيعاب هذا الزخم من العمالة التي ستسهل على القطاع غير الرسمي أكثر منه في القطاع الرسمي خاصة في الوسط الحضري. من هنا فان هدف من الدراسة الميدانية التي أجريت على مستوى القطاع الحضري لمدينة تلمسان [جوان / 2011] والتي مس عينة متكونة من 410 فرد يكمن في إبراز اتجاهات سوق العمل الجزائري ومدى تأثير شتى المتغيرات ذات التأثير الجوهري والفاعل في معدل البطالة والمنحصرة في كل من حجم السكان، الإنفاق العام ،الناتج المحلي، وأسعار البترول.

Abstract

Paradoxical as it may seem, Algeria's unemployment rate rises with the level of education especially among young people under 30 years (73.4% according to ONS, 2009). Given this situation it was necessary to explain the inability of political jobs to absorb this surplus labor even through precarious positions. In other words, how the surplus, not finding childcare facilities towards the formal sector can survive in the city? Therefore, the objective of our field study conducted at the level of the urban sector of the city of Tlemcen [June / 2011], which touched a sample composed of 410 individual is to demonstrate the labor market of Algeria and the impact of various variables with significant influence and effective in the rate of unemployment and represented in both size population, public spending, GDP, and oil prices.

تقديم:

لا غرو أن حالات اللاستقرار التي عرفتها الجزائر جعلتها واحدة من الدول المهددة بالبطالة آفة هذا العصر التي لا تزال شاهدة إلى يومنا هذا عن النقص الكبير في الوسائل والإمكانيات الإنتاجية ذات العلاقة المتصلة بموارد الشغل خاصة بعد تراجع إسهامات القطاعات الحيوية الفعّالة، وفشل أغلب الاستراتجيات التنموية الموجهة نحو التصنيع الحديث للشروع في أولى خطوات التنمية الاقتصادية بشكل مكثف. مما عجّل بدخول البلاد منطقة اضطراب واستدعى ضرورة البدء في سلسلة إصلاحات كان لها وقعها على سوق العمل الجزائري، لعل أبرزها يكمن في امتداد البطالة. بطالة ورغم تراجع معدلها الإجمالي إلى عتبة 10% (ONS, 2010) إلا أن بطالة الشباب بقيت في حدود عالية مما جعل تقرير المكتب الدولي للشغل لنفس السنة يصنفها ضمن أعلى النسب في العالم، وتبقى كذلك في وجود برامج إنعاش وأجهزة توفير الشغل.

كما أن الخوض في موضوع البطالة ليس بالأمر الهين، خاصة إذا علمنا أنه ما زال هناك اختلاف كبير عن المراد بالبطالة و عن فحواها و خصائصها. لعل أبرزها يكمن في أسلوب المعالجة حيث نجد من ينظر للمسألة نظرة إحصائية بحتة و منهم من يعالجها معالجة اقتصادية .

فبين هذا أو ذاك فالمقاربة الإحصائية تنقسم إلى مجموعتين متميزتين منطلقة من فكرة أساسية مفادها أن التدفق في سوق العمل المتمثل في تحول الأفراد من حالة العمل في سوق العمل إلى حالة البطالة هو الذي يفسر كيف يتشكل المخزون من البطالة، بحيث أن استقرار هذا الأخير عند مستوى معين هو المحدد للبطالة الهيكلية. بينما ترى المجموعة الثانية أن عدد الأشخاص العاطلين عن العمل، هو المخزون من البطالة، فهي تعتبر الاتجاه العام الذي يسلكه تطور الظاهرة عبر الزمن هو الذي يشكل البطالة الهيكلية، وحتى يتسنى لها تحديد هذه الأخيرة، تستعمل أدوات التقدير الخاصة بالسلاسل الزمنية المحددة كانت أو الاحتمالية البسيطة منها كالمتوسطات المتحركة أو الأكثر تعقيدا مثل الانحدارات الكثيرة الحدود، تقنية التصفية: لهود ريك وبريس كوت أو تصنيف بيفيريدج ونيلسون.

1- الدراسة الميدانية لواقع البطالة

فالهدف من الدراسة الميدانية جمع المعطيات، واليحث عن المعلومات التي تساعدنا على المعرفة الدالة على ارتباط المتغيرات التي تؤثر في سوق العمل الجزائري، والسبب في اختيار هذه التقنية هو قدرة تأثيرها على الحقيقة، من خلال التحليل الفعلي والملاحظة الميدانية بعدما انطلقنا من تخمينات و توقعات. لذلك يبقى أسلوب التحري دقيقا هدفه تحضير عينة قادرة على إثراء الدراسة بتفاصيل أكثر واقعية، قابلة للقياس.

2 – تحليل النتائج المتحصل عليها:

أ– الجنس، السن و المستوى التعليمي:

** الجنس*

الجدول رقم 1: تقسيم العاطلين عن العمل حسب الجنس

		Frequency	Percent	Valid percent	Cumulative Percent
Valid	Homme	206	50,2	50,2	50.2
	femme	204	49,8	49,8	100.00
	Total	410	100,0	100,0	

المصدر: مخرجات برنامج spss

التفسير:

حسب ما يشير إليه الجدول أعلاه فالبطالة هي شبه متكافئة بين الجنسين، فتقدر نسبتها على سبيل الذكر بنحو 50.2 % عند الذكور أي ما يوافق نصف الشريحة المستجوبة البالغ مجموعها 410 فرد و ما يمثل 49.8% عند الإناث ما يعادل 204 أنثى وذلك راجع إلى ارتفاع معدل مشاركة المرأة في سوق العمل الجزائري بسبب تخلص المجتمع الجزائري من العادات و التقاليد القديمة .

** السن*

الشكل الهندسي رقم 1: السن

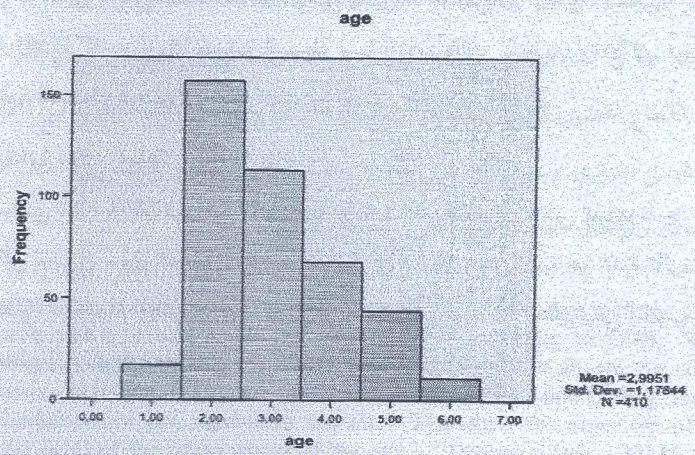

التفسير:

حسب نتائج الدراسة الميدانية، فلقد جاءت نتائج التحقيق الميداني لتأكد صحة الفرضيات المتبناة، بحيث أضحت البطالة في بلادنا إن أمكن التعبير عن ذلك شابة فتحكم قبضتها عند فئات الشباب ما دون 30 سنة فتقدر

نسبتها ب65.9 % وعند الفئة التي يقل متوسط عمرها عن الأربعين بنحو 82.5 %وهي نسبة جد عالية تسمح لنا بالجزم على أن البطالة هي شابة.

* ***المستوى التعليمي***

الجدول رقم 2: تقسيم العاطلين عن العمل المستوى التعليمي

		Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Valid	Illiterate	16	3,9	3,9	3,9
	Prim	12	2,9	2,9	6,8
	Moyen	57	13,9	13,9	20,8
	Second	101	24,6	24,7	45,5
	Univer	222	54,1	54,3	99,8
	6,00	1	,2	,2	100,0
	Total	409	99,8	100,0	
Missing	System	1	,2		
Total	410	100,0			

المصدر: مخرجات برنامج Spss

التفسير:

أما عن المستوى التعليمي حسب ما يشير إليه الجدول البياني أعلاه فمن السهل علينا استنتاج نزوح البطالة إلى التزايد كلما ازداد المستوى التعليمي، فيقدر معدل البطالة عند أصحاب المستوى الجامعي بـ 54.1%، أما عند ذوي المستوى الثانوي فتقدر البطالة في وسطهم بـ 24.6% أي تقريبا نصف الشريحة الجامعية المستجوبة، أما بالنسبة لباقي الفئات أصحاب المستوى الثانوي والابتدائي فتساوي بالترتيب 13.9% ثم 2.9%، فأمام كل هذه المعطيات يمكن الجزم بأن البطالة ليست شابة فقط وإنما نوعية أيضا، مما يطرح أكثر من تساؤل عن مصير هذه الفئات أمام تزايد معدلات البطالة.

ب- فرص العمل المتاحة:

الجدول رقم 3 : فرص العمل

		Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Valid	oui	213	52,0	52,3	52,3
	non	192	46,8	47,2	99,5
	5,00	2	5	5	100,0
	Total	407	99,3	100,0	
Missing	System	3	7		
Total		410	100,0		

المصدر: مخرجات برنامج Spss

التفسير:

حسب حيثيات الاستقصاء الميداني فان ما نسبته 213 فرد قد سبق له وأن شغل مناصب عمل من قبل، بحيث أن الأغلبية الساحقة البالغة نسبتها 65.7% تؤكد أن الممارسة كانت من خلال الفرص الممنوحة من قبل الأجهزة والوكالات المكلفة بمواجهة البطالة كجهاز تسيير القروض المصغرة ANGEM أيضا الوكالة الوطنية للشغل ANEM، أيضا جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ بنسبة 28.3 % إضافة إلى باقي الأجهزة كما تجدر الإشارة إلى أن شريحة كبيرة من المستجوبين ممّن لم تستطع الاستفادة من خدمات الأجهزة الرسمية في مواجهة البطالة قد التحقت بالقطاع غير الرسمي وتقدر النسبة في ذلك بنحو 27% وهي نسبة لا يستهان بها في مجال التشغيل.

الجدول رقم 4: فرص العمل بمختلف الأجهزة

		Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Valid	ANSEJ	65	15,9	28,3	28,3
	ANGEM	15	3,7	6,5	34,8
	ANEM	71	17,3	30,9	65,7
	CNAC	16	3,9	7,0	72,6
	Autres	63	15,4	27,4	100,0
	Total	230	56,1	100,0	
Missing	System	180	43,9		
Total		410	100,0		

المصدر: مخرجات برنامج Spss

ج-مدة البطالة:

الجدول رقم5: مدة البطالة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	-1	58	14,1	26,0	26,0
	2-3	57	13,9	25,6	51,6
	+4	108	26,3	48,4	100,0
	Total	223	54,4	100,0	
Missing	System	187	45,6		
Total		410	100,0		

المصدر: مخرجات برنامج Spss

التفسير:

أما بالنسبة لباقي الفئات التي لم تتحصل على فرص العمل والبالغ تعدادهم 180، فقدرت مدة البطالة عندهم بأكثر من أربعة سنوات وهذا حد منطقي فأمام انعدام فرص العمل وتقدم السن تبدأ ملامح الممارسة غير الرسمية بالتشكل بغية الحصول على ما يحفظ ماء الوجه ويسد الرمق.

د- طبيعة العمل:

الشكل الهندسي رقم 2: طبيعة العمل

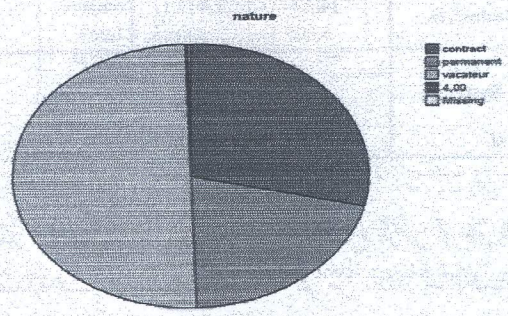

المصدر: مخرجات برنامج Spss

التفسير:

تبين نتائج التحقيق الميداني على أن الأفراد الذين سبق لهم العمل من خلال الاستراتجيات والأجهزة الخاصة بمواجهة البطالة بأن النشاط المزاول كان مؤقتا بنسبة 50 %، أيضا أن مناصب الشغل هي تعاقدية بمعدل 30% و نادرا ما تكون دائمة وهي نسب كبيرة ومنطقية في ذات الوقت كون أن الوظائف التي توفرها هذه الأجهزة مرتبطة بحجم الأغلفة المالية التي تتحصل عليها، كما أن هذه السياسات المنتهجة في توفير مناصب الشغل للشباب العاطل تبقى عاجزة عن استيعاب كل فئات البطالين ليبقى مصيرهم متأرجحا بين غياب الاستقرار من جهة أو الممارسة غير الرسمية من جهة أخرى كون أن انتهاء عقد العمل يفتح آفاق العمل بالقطاع غير الرسمي وهذا ما سنعرج عليه من خلال التحليل الموالي.

هـ /قطاع الممارسة :

الجدول رقم 6 : قطاع الممارسة

		Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Valid	Commerce	78	19,0	19,1	19,1
	Service	256	62,4	62,6	81,7
	Construction	24	5,9	5,9	87,5
	Agriculture	37	9,0	9,0	96,6
	Industrie	14	3,4	3,4	100,0
	Total	409	99,8	100,0	
Missing	System	1	0,2		
Total		410	100,0		

التفسير:

من خلال الشكل البياني الموجود أعلاه فسواء تعلق الأمر بالقطاع الرسمي أو غير الرسمي فلا يزال كل من قطاعي التجارة والخدمات يحتلان الصدارة فتقدر نسبة الممارسة بهما أكثر من 80% أما بالنسبة لباقي القطاعات وحسب ما يشير إليه النموذج البياني فيأتي كل من قطاع الفلاحة، البناء والأشغال العمومية ثم الصناعة في ذيل الترتيب تبعا للنسب التالية: 9 %، 5.9%،3.4% على التوالي، وهذا ما يمكن فهمه بكل بساطة كون أن تأدية الخدمات والتجارة لا تحتاج إلى رقم أعمال كبير بل أن اليسير منه كفيل بسد الحاجيات.

الجدول رقم 7: طبيعة نشاط الممارسة

		Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Valid	Formel	234	57,1	57,4	57,4
	Informel	173	42,2	42,4	99,8
	3,00	1	,2	,2	100,0
	Total	408	99,5	100,0	
Missing	System	2	,5		
Total		410	100,0		

المصدر: مخرجات برنامج Spss

التفسير:

على الرغم من أن معطيات التحقيق الميداني تؤكد هيمنة القطاع الرسمي في استيعاب الأيدي العاملة بمعدل 57.4% إلا أن هذا لا يمنع من تواجد القطاع غير الرسمي من خلال سعيه الحثيث نحو امتصاص المزيد من العمالة من خلال الأنشطة غير الرسمية فتقدر نسبة الممارسة فيه بنحو 42.4 % و هو معدل لا يستهان به كون أنه يمتد في كل يوم بل و في كل حين لتوفره على ديناميكية كبيرة تمكنه من لعب أكبر الأدوار في أوقات الأزمات و الفترات الحرجة، أدوار قد يعجز القطاع الرسمي على لعبها، ومن أهم الأسباب التي تجعل العمالة مهتمة بالنشاط بهذا القطاع ما يمكن استنتاجه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 8 : أسباب اختيار الممارسة غير الرسمية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Facilité d'acces	95	23,2	48,5	48,5
	Qualifications	74	18,0	37,8	86,2
	Temps	22	5,4	11,2	97,4
	Autres	5	1,2	2,6	100,0
	Total	196	47,8	100,0	
Missing	System	214	52,2		
	Total	410	100,0		

المصدر: مخرجات برنامج Spss

التفسير:

من خلال الشكل البياني نستنتج أن ما يفسر دواعي الالتحاق بالقطاع غير الرسمي هو سهولة الحصول على فرص العمل بنسبة 48.5% و هي مبرر قوي قد يتعذر الحصول عليه من خلال سوق العمل الرسمي، أيضا أن السبب الثاني يعود إلى أن الممارسة غير الرسمية تناسب المؤهلات بنسبة 37.8% مؤهلات ترتبط أساسا بالقدرة المالية، أيضا ما يجب أن لا نهمله هو قدرة القطاع غير الرسمي على منح حرية كبيرة في اختيار أوقات العمل، الأمر الذي يصعب تحقيقه من خلال القطاع الرسمي الذي يعرف جمودا كبيرا في هذا المجال.

و -القطاع المفضل:

الجدول رقم 9 : القطاع المفضل

		Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Valid	Sect Pub	337	82,2	82,2	82,2
	Sect Privé	73	17,8	17,8	100,0
	Total	410	100,0	100,0	

التفسير:

حسب ما يشير إليه الشكل النموذجي فان شريحة كبيرة من الأفراد المستجوبين والبالغ مجموعهم 337 فرد يبدون رغبة كبيرة في النشاط تحت ظل الدولة أي بمعنى القطاع العام و بالتالي القطاع الرسمي على ما يمنحه من استقرار و مزايا مما يجبر الدولة على التفكير مليا في طرق ايجابية لإعادة إدماج مثل هذه الفئات بغية الاستفادة من أدائهم اقتصاديا و اجتماعيا، أيضا ما يجب أن نذكره هو الإصرار على العمل حتى و لو لم يتم التوظف بالقطاع المرغوب فيه بنسبة 77.6% ، فإذا انعدمت فرصت التوظيف بالمسار الرسمي فحتما سوف يزداد التشبث بالمسار غير الرسمي كونه منفذ نجاة كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 10 : فرص العمل بالقطاع غير المرغوب

		Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Valid	Oui	318	77,6	77,6	77,6
	Non	92	22,4	22,4	100,0
	Total	410	100,0	100,0	

التفسير:

إن العينة المستجوبة من خلال الدراسة الميدانية و البالغ عددها 410 فرد التي تمت على أكبر المناطق الحضارية لولاية تلمسان جاءت نتائجها لتؤكد الفرضيات التي وضعناها في دراستنا حيث أن ما يمثل نسبة 60% من الشباب دون 30 سنة هم في حالة البطالة و أكثر من 80% من الشريحة المستجوبة هم دون أربعين سنة وهذا ما يدل على أنّ البطالة هي بطالة شابة إضافة إلى ذلك نسبة 54.1% من العينة المستجوبة هي أصحاب الشهادات الجامعية أي أكثر من نصف العينة المستجوبة هم أصحاب الشهادات وما يمكن استنتاجه من خلال هذه الدراسة الميدانية أنه على الجزائر وضع سياسات التي تخفض من نسبة البطالة عند هؤلاء الأفراد السابق ذكرهم، وتشجيع قطاع الصناعة والقطاعات الأخرى على جلب أكبر عدد ممكن من اليد العاملة لأنه ما يمثل نسبة 80% ينشطون في قطاع التجارة والخدمات لذلك يجب وضع تدابير تحفيزية للقطاعات الأخرى التي تبقى مردوديتها في جلب اليد العاملة ضعيفة جدا مقارنة مع قطاع التجارة و الخدمات الذي يبقى دائما في الصدارة.

3- المقاربة الإحصائية:

فالتحليل الإحصائي ما هو إلا تمثيل أولي لخصائص الظاهرة قيد الدراسة، حيث يتعلق الوصف بدرجة ثبات الاتجاه العام وكذا البحث في درجة استقرار المتبقي الذي ترى فيه هذه التقنية أنه يترجم ديناميكية المتغيرة على الأمد القصير. كما لا يفوتنا أن نشير هنا إلى أن عدم اعتماد التقنية الإحصائية لتقدير الاتجاه العام لا يعني أنها تخلو من الفرضيات وإنما تعتمد على فرضيات أساسية، مثل مفهومها دليلا على عدم حياديتها لمعنيي الأمد القصير والأمد الطويل، وفرضية الاستقرار التوازني للمتغيرة وغيرها من الفرضيات. كما لا يمنعها هذا من أن تكون تقنية هامة من حيث تمكيننا من إظهار التطور الذي يحدث فيهما وفي البطالة ككل أيضا. لذلك نجدها شائعة الاستعمال في الأبحاث والتحاليل.

فالدراسة الميدانية تمت على مستوى القطاع الحضري لمدينة تلمسان [جوان / 2011] والذي مس عينة متكونة من 410 فرد للتعرف وبشكل ينسجم ومختلف المقاربات على الحالات الواقعية بغية معرفة درجة انسجامها مع واقع سوق العمل وقدرتها في دعم الدارسين والمهتمين بما فيهم أصحاب القرار بمختلف المعطيات التحليلية على المستوى الكلي ليتم التطرق بعدها إلى نمذجة سوق العمل بدراسة طبيعة العلاقة التي تربط المتغيرات الاقتصادية الكلية بالبطالة مستندين إلى مختلف المتغيرات التي تأثير بالإيجاب أو بالسلب على البطالة و من تم على سوق العمل على غرار الناتج الداخلي الخام وتزايد تعداد السكان... محاولين بذالك أن نبين أن تطور البطالة في بلادنا لم يكن وليد الصدفة أو عشوائيا و إنما هو

خاضع لمجموعة وقائع مقننة قد يكون بعضها معروفا (كالزيادة الحادة في البطالة و استمرارها خلال النصف الثاني من التسعينات) وبعضها الآخر قد لا يكون كذلك (مثل ظاهرة اللاتناظر بين مراحل الارتفاع في معدلاتها والانخفاض فيها حدة دور البطالة...)، كما أن الدراسة لن تكتمل دون الاهتمام بالتركيبة البنيوية للبطالة، بشكل يسهم في تفسير بقائها مرتفعة في وسط الشباب. وعليه سنحاول استنتاج نموذج شامل للمتغيرات الأساسية المفسرة للظاهرة بشكل يسمح بالإجابة على إشكالية دراستنا.

4- التحليل الإحصائي للبطالة :

استخدم أسلوب الانحدار الخطي المتعدد بالاعتماد على برنامج ***Statistica*** الذي يعد الأفضل من وجهة المعايير الاقتصادية، الإحصائية والقياسية، و قد وجد أن الصيغة الأكثر ملائمة التي تعطي أفضل النتائج هي الصيغة الخطية، و قد تم استخدام المتغيرات المشار إليها سابقا على النحو التالي:

معدل البطالة Y، حجم السكان X_1، حجم النفقات العامة X_2

معدل التضخم X_3، الناتج المحلي X_4، أسعار البترول X_5

وعلى هذا الأساس يكون معدل البطالة هو المتغير التابع في دالة الانحدار والمتغيرات الأخرى هي المتغيرات المفسرة لظاهرة البطالة كما تصورها الدالة التالية:

$$Y = f(x_1 + x_2 + x_3 + x_4 + x_5)$$

و بالتالي يكون الشكل الرياضي للنموذج وفقا للصيغة التالية:

$$Y = a_0 + a_1 x_1 + a_2 x_2 + a_3 x_3 + a_4 x_4 + a_5 x_5 +$$

حيث أن هو المتغير العشوائي يعبر عن البواقي ، له وسط حسابي يساوي الصفر و تباين ثابت.

أ- نتائج تقدير النموذج:

لقد تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد بهدف التوصل في النهاية إلى المتغيرات التفسيرية و مقدار أثر كل متغير من المتغيرات السالفة الذكر على معدل البطالة خلال الفترة الممتدة مابين 1980-2009. وبذلك تكون معادلة الانحدار المقدرة المتحصل عليها من خلال استعمال البرنامج الإحصائي السابق الذكر على الصورة التالية:

$$Y = 0.0015 + 1.96 x_1 - 0.12 x_2 - 0.01 x_3 - 1.9 x_4 - 0.04 x_5$$

$R^2 = 0.85621559$ (معامل التحديد)

$R = 0.92531919$ (معامل الارتباط)

و الجدولين التاليين يبينا ملخص نتائج النموذج القياسي لأهم المتغيرات المؤثرة في معدل البطالة 1980-2009.

ب- شرح أهم النتائج المتحصل عليها:

اعتمادا على المعادلة المتحصل عليها من خلال النموذج الانحدار الخطي المتعدد سنحاول دراسة العلاقة بين معدل البطالة (المتغير التابع) و المتغيرات المستقلة التي تؤثر في معدل البطالة.

1- حجم السكان (x_1):

- معامل التحديد بين معدل البطالة و حجم السكان $R^2 = 94\ \%$

من خلال معادلة الانحدار المقدرة المتحصل عليها يتضح أن هناك علاقة موجبة / طردية بين معدل البطالة وحجم السكان وأكبر دليل على ذلك هو وجود الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار المقدرة وهذه النتيجة تتفق مع التوقعات و منطق النظرية الاقتصادية حيث أن الزيادة في حجم السكان يساعد على زيادة الطلب على العمل، أما عن معدل نمو السكان في سن التشغيل فقد انتقل من 4.2% للفترة 1980-1985 إلى 2.9 % للفترة 2000-2004، و قد مثلت هذه الفئة على العموم حوالي 67 %إلى 70% من مجموع السكان.

الشكل رقم3: حجم السكان و معدل البطالة خلال الفترة 1980-2009.

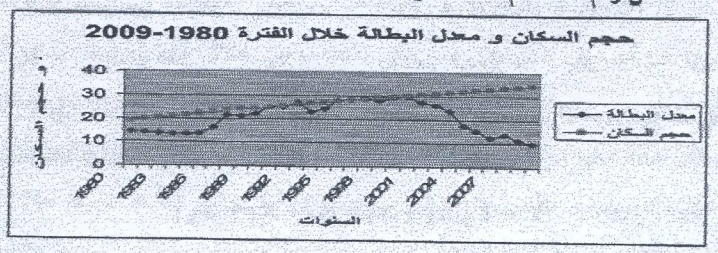

ومن خلال النتائج المتحصل عليها يتبين لنا أن الزيادة في حجم السكان بمليون نسمة يؤدي إلى زيادة معدل البطالة بنسبة 1.96 و هذا ما يؤكد العلاقة الطردية الموجودة بين معدل البطالة و حجم السكان وبالتالي يمكن القول أنّ النتيجة تتفق مع النظريات الاقتصادية و التوقعات السابقة.

2- النفقات العامة المتغير (x_2):

- معامل التحديد بين معدل البطالة و حجم **النفقات العامة** $R^2 = 93\ \%$

من خلال المعادلة المتحصل عليها يتضح لنا أنه هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة و كما توضحه الإشارة السالبة الموجودة في المعادلة و تتفق هذه النتيجة مع واقع الاقتصاد الجزائري و التوقعات السابقة حيث بزيادة الإنفاق العام بـ 1 مليون دينار جزائري يؤدي إلى خفض معدل البطالة بنسبة 0.12 هذا حسب المعادلة المتحصل عليها من معطيات المتوفرة عن الديوان الوطني الإحصاء و الشكل البياني التالي يوضح تطور حجم الإنفاق العام خلال الفترة 1980-2009.

الشكل رقم4: تطور النفقات العامة في الجزائر ما بين 1980-2009

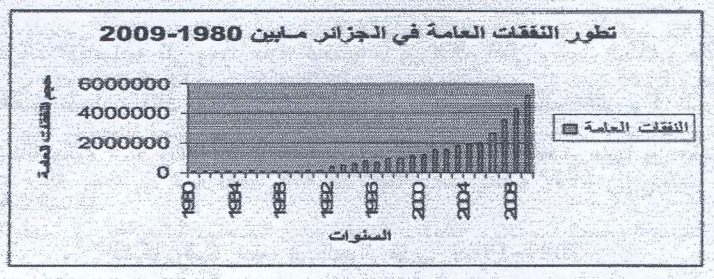

3-معدل التضخم (x_3):

- معامل التحديد بين معدل البطالة و معدل التضخم % 42 = R^2

من خلال معادلة الانحدار المقدرة المتحصل عليها يتضح لنا وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة و معدل التضخم و يؤكد ذلك وجود الإشارة السالبة و هي توافق الفكر التقليدي حيث يرون أنه في حالة وجود التضخم يؤدي ذلك إلى انخفاض لمعدلات البطالة وفقا لمنحنى فيلبس في ظل الرواج الاقتصادي يزداد الطلب الكلي و ترتفع مستويات الأسعار و يقترن ذلك بزيادة الطلب على العمل و بالتالي يرتفع معدل التشغيل، غير أن الفكر الحديث يرى عكس ذلك في تفسير العلاقة الموجودة بين معدل البطالة و التضخم و قدم ما يعرف بظاهرة الركود التضخمي ،حيث يزداد كل من حجم البطالة و معدلها مع ارتفاع معدلات التضخم. و من خلال النتائج المتحصل عليها نجد أن معادلة الانحدار المقدرة المتحصل عليها وفقا للمعطيات المتوفرة من الديوان الوطني الإحصاء توافق الفكر التقليدي بوجود العلاقة العكسية بين معدل البطالة و معدل التضخم حيث أن الزيادة في معدل التضخم بنسبة 1% يترتب عليه انخفاض معدل البطالة بحوالي 1% و الشكل البياني التالي يوضح تطور معدل التضخم و معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2009.

الشكل رقم.5: تطور معدل البطالة و معدل التضخم ما بين 1980-2009.

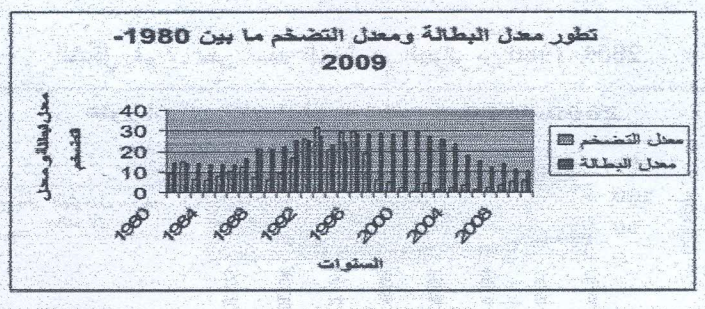

4-الناتج المحلي (X_4):

- معامل التحديد بين معدل البطالة و حجم **الناتج المحلي** R^2 - 98 %

تؤكد النظريات الاقتصادية على وجود علاقة عكسية ما بين الناتج المحلي ومعدل البطالة و هذا ما أثبتته معادلة الانحدار المقدرة المحصل عليها، و ذلك بوجود الإشارة السالبة حيث أنه ارتفاع الناتج المحلي بـ 1 مليار دينار يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة 1.9 وبالتالي يمكن اعتبار أن العلاقة العكسية المتحصل عليها بين معدل البطالة والناتج المحلي توافق التوقعات السابقة.

الشكل رقم6: تطور في الجزائر ما بين 1980-2009..

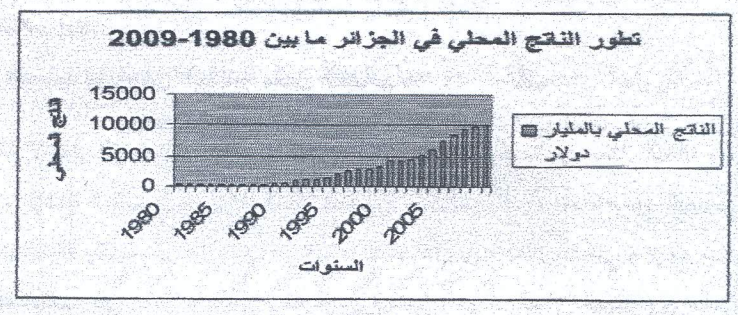

5-أسعار البترول (X_5):

- معامل التحديد بين معدل البطالة وأسعار البترول% R^2 = 87

الإشارة السالبة الموجودة في معادلة الانحدار المقدرة توحي بوجود علاقة عكسية بين معدل البطالة و أسعار البترول حيث كلما ارتفعت أسعار البترول أدى ذلك إلى انخفاض معدل البطالة و خاصة عند الدول التي معظم عائداتها من البترول و من خلال النتائج المتحصل عليها تبين لنا أنه كلما أرتفع معدل البطالة بـ1دولار أدى ذلك إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة 0.04 تبعا للمعطيات المتوفرة لدينا من المصادر الإحصائية السابقة الذكر و نجد هذه النتيجة توافق التوقعات السابقة.

الشكل رقم 7: تطور أسعار البترول في الجزائر من 1980-2009.

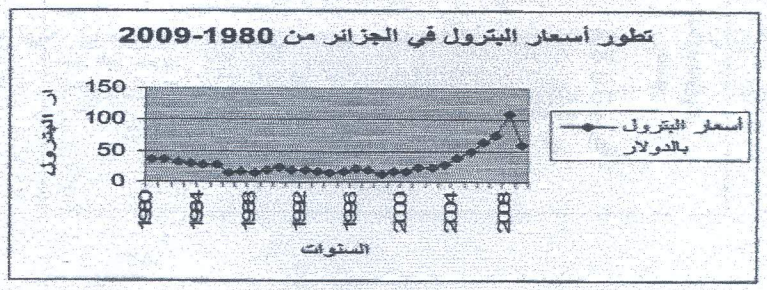

التفسير:

ما يمكن استخلاصه أن هذا النموذج تتفق نتائجه مع مقتضيات المنطق الاقتصادي و النظريات الاقتصادية و ما يعلل ذلك ارتفاع المقدرة التفسيرية لهذا النموذج و التي تقدر بـ85% من معدل البطالة في الجزائر يرجع إلى المتغيرات التفسيرية سابقة الذكر و تبقى **15%** ترجع إلى عوامل أخرى حيث أنه كلما اقترب معامل التحديد هذا من الواحد كلما كان النموذج أقرب من الحقيقة و كانت جودة النموذج عالية و هذا ما تؤكده النتيجة المتحصل عليها إضافة إلى معامل الارتباط و الذي يساوي إلى **92%** فبالتالي يمكن القول أنه هناك علاقة قوية بين المتغير التابع (معدل البطالة) و المتغيرات المستقلة التفسيرية (حجم السكان و النفقات العامة، معدل التضخم، الناتج المحلي و أسعار البترول) . يتضح مما سبق أن معدل البطالة يتأثر بدرجة كبيرة و بصورة فاعلة بكل من حجم السكان و الناتج المحلي و النفقات العامة و أسعار البترول في الجزائر و كل هذه العوامل لها علاقة عكسية مع معدل البطالة حيث نجد أن معامل التحديد المتعدد لكل من المتغيرات التفسيرية السابقة الذكر تتعدى **90 %** ما عدى معدل التضخم الذي يساوي إلى **42%** فهو يؤثر في المتغير التابع لكن بنسبة أقل من المتغيرات التفسيرية الأخرى و ما يجب الإشارة إليه هو وجود عوامل أخرى أدت إلى تضاعف معدل البطالة خلال فترة الدراسة(**1980-2009**) كالأزمة البترولية سنة **1986** و برنامج التعديل الهيكلي الذي جاء بنتائج سلبية أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر حيث أكدت الدراسات التي قامت بها الهيئات الحكومية أو غير الحكومية أن نتائج تطبيق سياسة التعديل الهيكلي في هذا المجال كانت كالتالي:

- زيادة البطالة و خاصة لدى فئة الشباب.

45% من البطالين فقدوا مناصب عملهم نتيجة هذه السياسة حيث أن **10%** طردوا من العمل،**11%** التقليل من العمالة،**11.4%**نتيجة غلق المؤسسات،**10.1%** نتيجة حل المؤسسات،و البقية نتيجة الذهاب الإداري.

- صعود إدماج طالبي العمل لأول مرة و هي أكبر نسبة من البطالين.
- التهميش الاجتماعي لفئة كبيرة من المجتمع هي فئة الشباب .

الخاتمة:

إن الدراسة الميدانية التي قمنا بها تأكد بأن البطالة في الجزائر حتى و إن سجلت انخفاضا ملحوظا في معدلاتها إلا أنها تبقى مرتفعة عند الشباب وأصحاب الشهادات و هذا ما يجعلنا نجزم أن البطالة نوعية وشابة إضافة إلى ذلك أن معظم مناصب الشغل المتوفرة خلال الفترة المرجعية هي مؤقتة متمركزة في قطاع الخدمات الذي يمتص أكبر نسبة من اليد العاملة على عكس قطاع الصناعة الذي يساهم بشكل ضئيل في امتصاص العمالة . و ما يمكن الإشارة إليه كذلك أن المقاربة الإحصائية لوحدها لا تكفي لمعرفة الأسباب التي تتسبب في تطور البطالة خاصة المتعلق منها بالشباب والتي تجعلها في بلادنا تتجه اتجاها طرديا مع النمو الاقتصادي ، دون الرجوع إلى التحليل الاقتصادي للظاهرة على أساس المقاربة الظرفية المبنية على أسس البحث في العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة ليس هذا فحسب بل وحتى الهيكلية القائمة على قواعد الاستدلال على آثار الصدمات على تطور البطالة في الجزائر، و مدى استجابة سوق العمل للسياسة الاقتصادية المتبعة خلال فترة الدراسة للبحث في علاقة التأثير بين البطالة وباقي المتغيرات التي تطرقنا إليها والتي غالبا ما تنوه إلى تأثر البطالة في الجزائر بالصدمات الخارجية أكثر مما تتأثر بالسياسة النقدية أو سياسة الميزانية العامة بدليل إتباع مسار البطالة نفس مسار التطور في أسعار البترول أيضا كذلك الأمر عندما زادت الدولة من الإنفاق العام عن طريق سياسة الإنعاش الاقتصادي، أثرت من جديد على البطالة دون أن ننسى أن التغير في الناتج المحلي، يؤدي إلى التغير في معدلات البطالة وهي نتيجة يمكن أن نقول من خلالها أن السياسة الاقتصادية قد لا تعمل على تخفيض البطالة إذا كان الاقتصاد معرضا بشكل متواصل إلى صدمات العرض والطلب وتوضح نتائج النموذج القياسي أن المتغيرات ذات التأثير الجوهري والفاعل في معدل البطالة خلال فترة الدراسة تتمثل في كل من حجم: السكان، النفقات العامة والناتج المحلي، وأسعار البترول بنسب يمكن القول أنها متكافئة و قوية اعتمادا على قياس معاملات التحديد والارتباط بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغيرات التفسيرية السابقة الذكر.

المراجع:

01) **BELARBI A & BOUNOUA C.,** *2007, " marché de l'emploi en Algérie : l'ampleur de l'activité informelle", in Revue "économie et management", N°: 3, Avril 2007.*

02) **BELARBI A.,** *2009, " le rôle du secteur informel dans la lutte contre le chômage", Revue périodique laghouat, N°:13, janvier 2009.*

03) **BELARBI A.,** *2009 " De la précarité de l'emploi formel à la durabilité de l'informel en Algérie ", Revue les Cahiers du MECAS N° 7, Faculté des Sciences économiques, Université de Khemis Miliana*

04) **BOUNOUA C.,** *2002, le rôle des facteurs institutionnels dans le processus d'illégalisation de l'économie Algérienne", in Revue "économie et management", N°: 1, Mars 2002*

05) **CHARMES J.,** *2000b, "The Informal Sector, an Engine for Growth or a Social Insurance for the Poor? Its Role in Economic Growth and During the Recent Financial Crisis in East Asia", in the Light of Some European Views on the Informal Sector, Paper prepared for the World Bank project: Beyond the East Asia Socio-Economic Crisis: Lessons Towards the New Social Policy Agenda.*

06) **CHARMES J.,** *1991, "Mesure statistique de la population active et du secteur informel en Algérie", in rapport du BIT du programme des Nations Unies pour le développement auprès de l'ONS : 13-20 décembre 1991.*

07) **CHARMES J.,** *" La mondialisation favorise-t-elle le travail informel ?", in Journée d'étude,"Regards critiques sur les enjeux de la mondialisation", a l'Université de Versailles Saint Quentin en Yvelines – Centre d'Economie et d'Ethique pour l'Environnement et le Développement (C3ED),26 Octobre 2001.*

08) **SCHNEIDER Friedrich, HOFREITHER Markus F and NECK Reinhard.,** *1989,"The Consequences of a Changing Shadow Economy for the Official Economy: Some Empirical Results for Austria," in Boes, Dieter and Bernhard Felderer (eds.), the Political Economy of Progressive Taxation, Heidelberg, Springer Publishing Company*

09) **ONS- Office National des Statistiques,** *2008, " enquête d'emploi auprès des ménages" , données statistiques.*

10) **ELAIDI A et BOUFENIK F.,** *2000, L'informel en Algérie ; quelle approche ? Communication au colloque " L'économie informelle en Algérie ", Université de Tlemcen, 14-15 Novembre.*

11) **JACKLINE Wahba.,** *2009, " Informality in Egypt: a stepping stone or a dead End? " working paper Number 456 of Economic Research forum, January 2009.*

12) **King R., Rebelo S.,** *Low frequency filtering and real business cycles », journal of Economic Dynamics and Control N°17. 1993*

UNIVERSITE ZIANE ACHOUR DE DJELFA
FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES ET DE GESTION
ET SCIENCES COMMERCIALES

REVUE
CAHIERS ECONOMIQUES

Revue Périodique Publiée Par la Faculté des Sciences Economiques
et de Gestion et Sciences Commerciales

Issue No 03
Shawwal 1432h / September 2011

ISSN: 2170-1040 **Dépôt Légal: 2010-4844**

UNIVERSITE ZIANE ACHOUR DE DJELFA
FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUE ET DE GESTION
ET SCIENCES COMMERCIALES

REVUE
CAHIERS ECONOMIQUE

Revue Périodique Publiée Par la Faculté des Sciences Economiques
et de Gestion et Sciences Commerciales

العدد الثالث
شوال 1432 هـ/سبتمبر 2011م